https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.2 No.2(2025), 173- 204
Article history:
Received:07/09/2025
Accepted: 23/09/2025
Published:29/09/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

التحديات التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف في ليبيا

" دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة "

د. مفتاح عبدالسلام عليلش.[1]

أحمد عمر الكبير. [2] **عبدالمالك أحمد باكير.**[3]

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة
https://orcid.org/0009-0005-0449-7944
m.elailish@eps.misuratau.edu.ly2
طالب ماجستير بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
https://orcid.org/0009-0009-1185-9367
ahmedelkber44@gmail.com
[3]طالب ماجستير بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
https://orcid.org/0009-0002-6930-8292
Abdelmalek.bakeer.98@gmail.com

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2025.2.2.9

الملخص: هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف، بالتطبيق على واقع الأوقاف في مدينة مصراتة، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات حول موضوع ومتغيرات البحث، وانطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أنه توجد معوقات وتحديات اقتصادية وإدارية وقانونية وأمنية تقف عائقا أمام تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف في مدينة مصراتة، وتفرعت من هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية تم اختبارها في البحث، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: بالرغم من وفرة الموارد والأصول الوقفية في مدينة مصراتة إلا أنها لا تؤدي دورها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ويرجع ذلك للعديد من التحديات الاقتصادية والإدارية والقانونية، والتي تقف عائقاً أمام تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف– الدور الاقتصادي– الدور الاجتماعي– التنمية.

Abstract: *: This research aimed to study and analyze the most important obstacles and challenges facing the activation of the economic role of Awqaf (Islamic endowments), applying it to the reality of endowments in the city of Misrata. The researchers used the descriptive and analytical approach, in addition to using the questionnaire method to collect data and information about the subject and variables of the research. The research was based on a main hypothesis that there are economic, administrative,*

legal and security obstacles and challenges that stand in the way of activating the economic role of endowments in the city of Misrata. Three sub-hypotheses branched out from this hypothesis that were tested in the research. The research reached a set of results, the most important of which are: Despite the abundance of endowment resources and assets in the city of Misrata, they do not perform their social and economic role in society. This is due to the many economic, administrative and legal challenges that stand in the way of activating the economic role of endowments.

Keywords: *Endowments - Economic Role - Social Role - Economic Development*

1. المقدمة:

لنظام الوقف دور مهم وفعّال عبر التاريخ الإسلامي، فكان له دوره الاجتماعي والاقتصادي من خلال مساهمته في التعليم والطب ومساهمته في الزراعة والصناعة وتوفير المياه، فكانت المؤسسة الوقفية إلى جانب دورها الديني تقدم الخدمات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

فالوقف أداة مالية من أدوات النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي له آثار تنموية على أفراد المجتمع، كما يحقق المقاصد الشرعية المتمثلة في حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وما يعزز الأهمية الاقتصادية للوقف أنه يقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وذلك لقيامه بأنشطة اقتصادية واجتماعية؛ بعيداً عن مركزية وبيروقراطية الإدارة الحكومية وبعيداً عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص.

فالوقف عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، من خلال اقتطاع أموال عن الاستهلاك الآني وتحويلها إلى الاستثمار في أصول رأسمالية إنتاجية في المجتمع تحقق تنمية مستدامة، فإنشاء وقف هو أشبه ما يكون بإنشاء مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم، باعتباره عملية استثمار للمستقبل، ويعتمد على بناء الثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، وللوقف دور حيوي وفعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل التنمية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والتعليمية والخدمية الأخرى (عليلش؛2021، 34).

إلا أن واقع الوقف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة يعاني من قصور شديد على الصعيد المالي والتنظيمي والاستثماري، وتعتبر ليبيا من المجتمعات الإسلامية التي تعاني من إهمال الوقف، وبالتالي ضعف دوره الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.

ومن ثم فإن هذا البحث يعرض تجربة الأوقاف في ليبيا كدراسة تطبيقية على مدينة مصراته، ويبين العوائق التي تعيق تطور هذا القطاع بالرغم من امتلاكه الموارد اللازمة لتفعيل دوره الاقتصادي والاجتماعي.

2. الدراسات السابقة:

–دراسة (السماعيل: 2020)، بعنوان " **المعوقات النظامية التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف المعوقات النظامية التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي واستمارة الاستبيان، للوصول الى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود عدد كبير من المعوقات التي تواجه دور الأوقاف ومن أبرزها المعوقات الإدارية وقد وضع الباحث عدد من التوصيات لمعالجة هذه المعوقات.

–دراسة (بسرني: 2019) بعنوان: " **"معوقات الوقف في الجزائر وآفاقه الاقتصادية"**، حيث هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المعوقات التي اضعفت د ور الوقف في الجزائر وطرق معالجة هذه المعوقات، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، وتوصل الباحث الى مجموعة النتائج أهمها انعدام الوثائق الثبوتية لبعض الأصول الوقفية، وضعف كفاءة العاملين في القطاع الوقفي.

- دراسة (الحربي؛ 2022) بعنوان: " **الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول**" حيث هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن واقع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية في الوضع الحالي، واستظهار اشكالاتها ووضع حلول لها، وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي وتوصل الى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن قطاع الأوقاف قطاع ضخم له تأثير كبير بجانب القطاع العام والخاص في الاقتصاد، ولابد من تظافر الافراد والجهات ذات العلاقة لتطوير هذا القطاع المهم.2–دراسة (البغدادي: 2017)، بعنوان: "الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي" هدفت هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها ابراز التأصيل الشرعي للوقف، واهمية الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات والنتائج تبرز أهمية القطاع الوقفي وضرورة الاهتمام بهذا القطاع.
- دراسة (التويجري: 2014) بعنوان: **المشكلات التي تواجهها أوقاف الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمنطقة الرياض،** جاءت هذه الدراسة لتحديد المشكلات التي تواجهها أوقاف الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمنطقة الرياض، ومن ثم العمل على علاجها أو التخفيف من آثارها، وقد تبين أن منها ما يعود للواقف، ومنها ما يعود للناظر، ومنها ما يعود للموقوف عليهم، ومنها ما يعود للجهات ذات العلاقة بالوقف. وتكون مجتمع الدراسة من مسئولي الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وعددهم بمنطقة الرياض يبلغ (170) ما بين جمعية ومؤسسة خيرية وفرع مكتب، وفيها الجمعيات والمؤسسات المرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وجمعيات تحفيظ القرآن ومكاتب الدعوة وتوعية الجاليات بمنطقة الرياض. وأظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها: صعوبة التصرف في الوقف بالبيع أو الاستثمار من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة عند تعطل منفعة الوقف، عدم تعاون الجهات الحكومية ذات العلاقة بالوقف عند الحاجة لإصلاحه أو نقله أو تطويره، عدم وجود آليات واضحة لتوظيف الوقف في التنمية الاجتماعية والمعرفية والصحية وغيرها، عدم وجود تنظيم يسهل تسجيل الوقف في الشؤون الإسلامية والتصرف فيها، ضعف التوعية الإعلامية بالوقف وفضله وأهميته وأحكامه وأنواعه وأثره.

– دراسة (صالحي:2005) بعنوان "**الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**"، حيث هدف هذا البحث إلى التعريف بالوقف ودوره الاقتصادي والاجتماعي، وكيفية الارتقاء والتطوير من هذا القطاع، وتوصل الباحث الى أن القطاع الوقفي التكافلي يلعب دور مهم وفعال في المجال الاقتصادي، كما يؤدى دور مهم في المجال الاجتماعي من خلال مساعدته للفقراء وتقليص حجم التفاوت في توزيع الدخول.

الإضافة التي يقدمها هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة:

من خلال ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة يتبين للباحثين أنه لم يسبق لأي باحث أن تناول هذا الموضوع بالتطبيق على مدينة مصراتة، بل ولم نجد أحد من الباحثين قد تناوله على مستوى الأوقاف في ليبيا، وهو ما يجعل موضوع هذا البحث محاولة لتقديم إضافة في مجال اقتصاديات الأوقاف في ليبيا عامة، وعلى مستوى مدينة مصراتة خاصة.

3. مشكلة البحث:

بالرغم من امتلاك ليبيا لموارد وقفية كبيرة، إلا أن هذه الموارد بقت مُعطّلة ولا تؤدي دورها الاقتصادي في المجتمع بسبب العديد من التحديات والمعوقات التي وقفت عائقا أمام دورها التنموي.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف في ليبيا من خلال دراسة واقع الأوقاف في مدينة مصراتة؟

4. فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها:

-هناك العديد من المعوقات والتحديات الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف في ليبيا.

ومن هذه الفرضية يمكن اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

أ- توجد العديد من المعوقات الاقتصادية والتمويلية المباشرة التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف.

ب- توجد العديد من المعوقات الإدارية التي تقف عائقا أمام استثمار الأوقاف وتفعيل دورها الاقتصادي.

ت- توجد العديد من المعوقات القانونية والأمنية التي تقف عائقا أمام استثمار الأوقاف وتفعيل دورها الاقتصادي.

5. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في محاولة تحقيق ما يلي

1-دراسة وتحليل الإطار النظري للعلاقة بين الأوقاف ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

2-دراسة وتحليل واقع الموارد الوقفية في مدينة مصراتة.

3-الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تفعيل الدور التنموي للأوقاف في مدينة مصراتة، ومحاولة وضع الحلول لتجاوز هذه المعوقات؛ وتفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف.

4-فتح مجال البحث في تخصص الاقتصاد الإسلامي، ومحاولة ترشيد الباحثين بالاتجاه نحو موضوعات تتناول مؤسسات الاقتصاد الإسلامي والتي منها مؤسسة الأوقاف.

6. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله ومن أهم النقاط التي تُبرز أهمية البحث ما يلي:

1- ما وصل إليه الواقع الاقتصادي للموارد الوقفية، وغياب دورها الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا عامة وفي مدينة مصراتة خصوصاً؛ نتيجة لمجموعة من التحديات والمعوقات؛ ما يتطلب دراستها وتحليلها للوقوف على طبيعة ونوع هذه التحديات التي تقف عائقا أمام الأوقاف لتؤدي دورها الاقتصادي في المجتمع.

2- المساهمة في رفع الوعي المجتمعي بالدور الاقتصادي للأوقاف؛ بعد أن ساد العرف لدى المجتمع بأن للأوقاف فقط دور ديني، وأنها مرتبطة فقط بالمساجد والمقابر.

3-من خلال إطلاع الباحثين على الدراسات السابقة يتبين عدم وجود دراسات مشابهة لموضوع هذا البحث، وبالتالي فتح المجال أمام الباحثين للبحث في مواضيع مشابهة؛ تهتم باقتصاديات الأوقاف.

7. منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات البحث، بالإضافة إلى المنهج التاريخي في بعض الموضوعات لسرد تطور دور الأوقاف خلال الحضارة الإسلامية، كما تم الاعتماد في الجزء العملي على استخدام استمارة البحث وتوزيعها على الأشخاص ذوي العلاقة بموضوع الوقف، من موظفين وخبراء بمكتب أوقاف مصراتة.

8. الإطار المفاهيمي للأوقاف والتنمية والعلاقة بينهما:

سيتم من خلال هذا المبحث تناول كل من مفهوم الوقف وأركانه وأنواعه، ومفهوم التنمية وخصائصها وعلاقتها بالوقف.

1.8 مفهوم الوقف وأركانه وأنواعه ومشروعيته

1.1.8 مفهوم الوقف:

الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، وتحبيس الشيء: أي لا يورث ولا يباع ولا يوهب، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبيل الله، والمراد بالأصل: ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه. فالوقف حبس الأصل وتسبيل منفعته، أو حبس الأصل والتصدق بمنفعته (دوابه،2010، ص57)

وقد تعددت عبارات الفقهاء في تعريفه بناء على اختلاف آرائهم في لزومه، وتأبيده وملكيته؛ فقد عرفه المالكية بقولهم: " إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطيه، ولو تقديراً". أما الشافعية فقد عرفوا الوقف بأنه: " حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح " (البغدادي،2017، ص10)، وعند الحنابلة: الوقف هو" تحبيس العين وتسبيل المنفعة "(عزوز، 2008، ص25)

2.1.8 المفهوم الاقتصادي للوقف:

هو تحويل للأموال عن الاستهلاك الآني واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، فهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا، فهي تتألف من اقتطاع أموال عن الاستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع (منذر قحف، 2000، ص65).

ويلاحظ الباحثون من خلال هذا التعريف أن الوقف يجمع بين عنصرين من أهم العناصر في الاقتصاد هما الادخار والاستثمار اللذين يعتبران أساس عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

فالمفهوم الاقتصادي للوقف يتمثل في تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي (صالحي، وبن عمارة:2014، 153).

إن آلية عملية الوقف تتمثل في توجيه ثروات قام بتخصيصها أفراد أو جهات وتوظيفها لمصلحة فئات مخصوصة أو لمصلحة مجتمعية، سعيًا من الواقفين لكسب الأجر والثواب، ورفع مستوى معيشة هذه الفئات ودعم الأهداف التنموية للمجتمع، مع المحافظة على الموارد الوقفية الاستثمارية.

ومن خلال المفهوم الاقتصادي للوقف يتبين ما يلي (عليلش؛2021، ص66):

- اقتطاع طوعي لجزء من دخول الأفراد أو ثرواتهم سعياً منهم للحصول على الأجر والثواب.
- تخصص الأموال الوقفية لأهداف مجتمعية تكافلية تعود بالمنفعة المعيشية للفئات المستهدفة منه، وتعود بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع بشكل عام.
- يقوم الوقف على مبدأ الاستدامة من خلال المحافظة على الأصول الرأسمالية والاستفادة من عائدها في وجوه البر والخير للعباد والبلاد.

2.8 العلاقة بين الوقف والتنمية:

تتجسد أهداف التنمية في فكرة وتطبيقات الوقف، باعتبار أن الوقف يتضمن التوظيف الأمثل للأموال الوقفية لتأخذ في اعتبارها واقع الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة في استفادتهم من ثمرات الوقف.

حيث تتجسد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للوقف في دوره الفعّال في التنمية المستدامة بكل أبعادها، والتي تأخذ في اعتبارها الإنتاجية الحالية الفعّالة للموارد الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة، فالوقف تحويل للأموال من الاستهلاك الحالي إلى استثمارها في أصول إنتاجية، تعود بالمنافع والإيرادات للأجيال الحالية والقادمة. فهو عملية تجمع بين الادخار والاستهلاك معاً، حيث تتضمن اقتطاع أموال عن الاستهلاك الحالي، كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرةً " إذا كانت مما يمكن استهلاكه"، أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية، وبنفس الوقت تحويل هذه الأموال إلى استثمار يهدف إلى زيادة الإنتاج من منافع وخدمات في المجتمع، ومن أمثلة ذلك إنشاء منافع للوضوء في المسجد، ومنافع أجهزة الحاسوب في المدرسة ومنافع أجهزة طبية لمستشفى ما، ومنافع من مساحات وقفية خصصت كمحطات لوقوف السيارات أو إقامة المناسبات الاجتماعية، ويمكن أن تنتج هذه الثروة الموقوفة أدوات وخدمات أخرى تباع للمستهلكين وتوزع عائداتها الصافية على أغراض الوقف (ريحان، 2009، ص15).

وتبرز أهمية الوقف في التنمية انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الدولة، وخاصة في الدول النامية، والمتمثلة في عدم قدرتها على القيام بمسؤولياتها في اتجاه تحقيق التنمية الشاملة بالشكل المستهدف، وفي نفس الوقت نجد أن القطاع الخاص يسعى إلى الربح ومشغولاً بمصالحه الفردية. وكما هو معروف فإن التنمية المجتمعية تعتمد على ثلاثة جهات والمتمثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأهلية، ويعتبر نظام الوقف من أفضل

أدوات المجتمع المدني، وأكثرها فاعلية، وما يميز نظام الوقف عدم خضوعه لسلطة الدولة وميزانيتها، وعدم تبعيته للقطاع الخاص وأهدافه الربحية، وهو ما يعطي للمؤسسات الوقفية مرونة بعيداً عن تضييق القطاع العام، وبعيداً عن حسابات الربح والخسارة من قبل القطاع الخاص (دنيا،1996، ص161)، وبالتالي فإن فكرة الوقف تقوم على الاعتماد على قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والحكومي.

لقد تعزز البعد التنموي للوقف الإسلامي من خلال خاصية شموليته لمجالات متنوعة ومتعددة، ويتجسد ذلك في حديث رسولنا عليه الصلاة والسلام في قوله " إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ وَمُصْحَفًا وَرَّثَهُ أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ يَلْحَقُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ"(ابن ماجه، حديث رقم (238)، (1/ 26))

ويتبين من خلال قراءة التاريخ الارتباط الوثيق بين الوقف والتنمية، فمعظم الأعمال التنموية والحضارية التي سجلها التاريخ الإسلامي في فترات ازدهاره في مختلف المجالات كان الوقف أساسها، يدعمها بالمال والجهد والخبرات.

فمن خلال التاريخ الإسلامي يتضح بأن الأوقاف ساندت الدولة وجهودها في عدة مجالات من أهمها الدفاع والصحة والتعليم والطرق ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التنموية، وعملت الأموال والمشروعات الوقفية على ترشيد الإنفاق العام للدولة وتخفيف الأعباء على بيت مال المسلمين، وذلك من خلال تولي القطاع الوقفي بالإنفاق والاستثمار في عدة نشاطات إنتاجية خدمية تنموية تشكل عبئًا على الدولة. كما يساهم الوقف بفاعلية في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجانبية الناتجة عن سيطرة الأفراد على السوق وسعيهم لتحقيق مصالحهم الفردية التي تؤثر سلباً على اقتصادات المجتمعات، ونتجت عنها العديد من المشاكل الاقتصادية (عليلش،2021، ص50).

وكما نعلم أن محور ومحرك التنمية هو الاستثمار من خلال استثمار الأصول والموارد المالية والنقدية المتاحة، ويُعرف الاستثمار الوقفي اصطلاحا: " بأنه توظيف الموارد الوقفية سواءً كانت أصولا ثابتة أو نقودا ومنقولات من أجل الحصول على منافع بشكل دوري أو منافع مستدامة في المستقبل (الخصاونة، 2009، ص23)

فاستثمار الوقف هو ما يبذله ناظر الوقف من جهد فكري ومالي من أجل الحفاظ على الممتلكات الوقفية وتنميتها بالطرق المشروعية ووفق مقاصد الشريعة ورغبة الواقفين بشرط ألا تعارض نصاً شرعياً، فالاستثمار الحقيقي والواقعي للوقف، هو الإنفاق على أصول ثابتة من ممتلكات الوقف بهدف تحقيق عائد مالي على مدى فترات مختلفة من الزمن (طايل، 1999، ص103).

ويهدف استثمار الأوقاف إلى تحقيق أعلى إيراد اقتصادي ومنافع اجتماعية من الأصل الوقفي، ويتم ذلك من خلال البحث عن أفضل الطرق المشروعة للاستثمار الوقفي.

وقد تعددت الأساليب الاستثمارية للأعيان الوقفية نتيجة لتنوع الأموال الوقفية، وتعدد المجالات التي يتم صرف عائد الوقف عليها، ويمكن تقسيم الأساليب الاستثمارية للوقف إلى قسمين هما:

- الأساليب التقليدية ومنها الإجارة لأعيان الوقف، وبيع واستبدال الوقف عند الحاجة أو المصلحة، والمزارعة والمساقاة، ثم الارصاد والحكر.

- الأساليب الحديثة لاستثمار الوقف، وتشمل المضاربة والشركة بأنواعها، وسندات المقارضة والاستصناع والمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك، والأسهم الوقفية (شتوان: 2013، ص34).

9. الدور الاقتصادي والاجتماعي للأوقاف

سيتناول هذا المبحث الإطار النظري للدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف، من خلال تحليل آثره على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم سيتم دراسة وتحليل أساليب أو طرق الاستثمار الوقفي.

1.9 الدور الاقتصادي للوقف:

تتجسد المساهمة الاقتصادية للأوقاف في المجتمع من خلاله أثره على العديد من المتغيرات الاقتصادية، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1.1.9 دور الوقف في الادخار:

يقوم الوقف على فكرة حفظ الأموال الموقوفة، ليس بهدف اكتناز وتعطيل الأموال وإنما بإعادة توظيفها وتنميتها اقتصاديًا واجتماعياً وتوجيه عائدها ومنافعها وفقاً لما هو مخطط له، فالوقف وخاصة الأهلي منه يساهم بفاعلية في تحقيق السياسات الادخارية باعتبار الادخار العائلي من صور التأمين على الحياة لصالح الذرية، وهي وثيقة تأمين لأجيال متتالية.

وقد عرف (عليلش، 2021) الوقف من باب الادخار بأنه حفظ المال عن الاستهلاك وتوجيهه نحو الاستثمار وصرف عائد الاستثمار في أوجه الإنفاق المحددة له بشرط المحافظة على أصل المال وديمومته، ووفقاً للضوابط والأحكام الشرعية للوقف.

ويبين هذا التعريف العلاقة بين الوقف والادخار من خلال معنى حفظ المال ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق، فالادخار يتضمن معنى الوقف باعتباره حفظ للأموال وحجزها عن عمليات التداول الأني بهدف الاستفادة من إنتاجيتها ومنافعها مستقبلاً (عليلش، 2021)، وكلما تنامى الوعي المجتمعي بأهمية الوقف ودوره الاقتصادي والاجتماعي كلما ازدادت مخصصات الأفراد الموجهة للأنشطة والنشاطات الوقفية ويزداد الادخار الاجتماعي التكافلي (صالحي، 2005، ص 169)

وباختصار يمكن لنا استخلاص دور الوقف في الادخار فيما يلي:

أ. الوقف ادخار للأموال باعتباره حبس للأصل عن التصرف والاستهلاك، وأن ما يمكن التصرف فيه هو إنتاجية أصل المال وفقاً لما حدده الواقفون.

ب. يساهم الوقف في تنمية الثقافة الادخارية لدى أفراد المجتمع، وخاصة لدى الأغنياء من خلال الوازع الديني المحفز على وقف الأموال.

جـ. يعتبر نظام الوقف مكملاً لادخار القطاع الخاص لتحقيق متطلبات الاستثمار والتنمية، فالعديد من المشروعات والنشاطات تتحقق بواسطة الادخار المادي الناجم عن الوقف (كالأرض أو المبنى الوقفي) وأموال يوفرها ادخار القطاع الخاص.

د. يساهم الوقف في زيادة قيمة المدخرات المادية في ظل النمو السكاني المرتفع عبر الزمن والتوسع الحضري، حيث ترتفع قيمة الأصول الوقفية مع الزمن، مما يؤدي إلى زيادة الأموال الوقفية، فالنمو السكاني، وما ينتج عنه من توسع حضري من العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة قيمة أموال وأصول الوقف، حيث يزداد الطلب على الأراضي والعقارات، مما يُولد ضغطاً إضافياً باتجاه ارتفاع قيمة الأموال الوقفية.

2.1.9 دور الوقف في الاستثمار ورأس المال المادي:

يجمع الوقف في مضمونه الاقتصادي بين الادخار والاستثمار، باعتباره حفظ أصل المال ومنعه عن الاستهلاك وتوجيهه نحو الاستثمار، وكما نعلم فإن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي، وهو المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي كلما زادت الأموال الموقوفة، مع افتراض التوظيف الأمثل لها كلما زاد رأس المال المادي، وازداد حجم الاستثمار، الذي بدوره يؤثر ايجاباً على المتغيرات الاقتصادية الأخرى والتي من أهمها النمو الاقتصادي وفرص العمل.

والوقف الإسلامي بطبيعته ثروة استثمارية متزايدة، فهو ثروة إنتاجية توجه للاستثمار على سبيل التأبيد ويمنع تعطيله عن التوظيف والاستثمار، ويجب المحافظة على استمرارية إنتاجيته من خلال صيانته وتحريم التعدي عليه، فالوقف استثمار تراكمي يتزايد يوماً بعد يوم باعتباره يعتمد على المحافظة على قيمة الأصل الرأسمالي مع استمرار إنتاجيته عبر الزمن. وتجدر الإشارة إلى أن توسع الوقف يتطلب استمرار عملية تحبيس أموال وأصول جديدة من أفراد المجتمع على مدار الزمن جيلاً بعد جيل، ويعتمد ذلك بالطبع على وعي أفراد المجتمع بالأهمية الدينية والاقتصادية والاجتماعية للوقف، فالوقف مؤسسة اقتصادية أو قطاع ثالث في الدولة يضمن استمرارية الاستثمار في المستقبل ويعمل على تراكم الأصول والثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة بما يحقق مفهوم التنمية المستدامة، ويشمل في ذلك الاستثمار العيني والاستثمار المالي (عبدالرزاق، 2013، ص207).

3.1.9 أثر الوقف على الاستهلاك:

كما هو معلوم لدينا أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره يحفز العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بشكل عام، فالاستهلاك هو المحرك الرئيس للعجلة الاقتصادية، كما يراه كينز في نظريته حول الاستهلاك التي تنص على أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك والتي تكون أقل من الزيادة في الدخل، ويساهم الوقف في دعم الاستهلاك باعتبار أن تلك الكمية الكبيرة من الأموال الوقفية إما أن يستفيد منها الموقوف عليهم مباشرة باستخدامها، أو يعطى ريعها وغلتها وأجرها للمستحقين من الفقراء والعلماء والأطباء، وتكون لهم القدرة على الشراء وزيادة الانفاق الاستهلاكي (عليلش، 2021: 88).

وكما نعلم أيضا فإن معظم المستفيدين من الأوقاف هم من الفقراء والمحتاجين وبعض أصحاب الدخول المتوسطة، مما يعني أن أغلب المستفيدين من الأوقاف هم أولئك الذين ينفقون كل دخلهم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية لسد حاجاتهم الضرورية، ويكون الميل الاستهلاكي لهذه الفئة من المجتمع عالي جداً وقريب من 100% من دخلها.

وهو ما يعني أثرهم الموجب باتجاه زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع. وباعتبار أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي فإنه سيتأثر أيضا بالزيادة مما يحفز العرض الكلي المتمثل في الإنتاج والاستثمار (المرجع السابق، ص89).

إن تشجيع الأوقاف الخيرية يجعل الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أعلى منه في الاقتصاد الوضعي، مما يدعم القدرة الإنتاجية للمجتمع لتلبية هذه الزيادة في الاستهلاك، ويشهد بذلك النشاط الاقتصادي توسعاً من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل (الخطيب، 2002، ص261)، وبالتالي فإن الوقف يحد من الركود الاقتصادي من خلال تحفيزه للطلب الكلي في المجتمع، والذي يعد أحد متطلبات النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يجعل الوقف الواقف يخرج أمواله الموقوفة الزائدة عن الكفاية من الاكتناز أو الاستهلاك ذي المردود الفردي والمنخفض إلى الانفاق الاستهلاكي ذو المنفعة الجماعية والمرتفع وفي عدة مجالات (مشهور، 2006، ص103).

4.1.9 دور الوقف في إعادة توزيع الدخل:

تشير عملية التوزيع الأولي للدخل القومي إلى حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج على نصيبه من مشاركته في العمليات الإنتاجية، وينتج غالباً عن عملية التوزيع الأولي للدخل القومي تفاوت بين الأفراد في الدخول، ويؤدي إلى ظهور النظام الطبقي في المجتمعات، وتعتمد الدول من خلال المالية الوظيفية إلى استخدام أدوات ماليتها العامة من الإنفاق العام والضرائب والرسوم إلى ما يعرف بعملية إعادة توزيع الدخل، ويأتي الوقف كأداة اقتصادية تعمل على إعادة توزيع الثروة من الأشخاص القادرين وأصحاب الثروات إلى جهات النفع العام والفقراء والمساكين، فالجهة ذات النفع العام كالمساجد والمستشفيات وغيرها، قد ضمن لها الوقف مصدر تمويل دائم، فالخدمة والنفع التي تقدمه دون مقابل، إنما هو في حقيقته معادل لقدر من النقود كان المستفيد من الخدمة سوف يدفعه عند طلبه إياها من جهة أخرى غير موقوف عليها، وهو بتوفيره لثمن الخدمة او المنفعة المجانية كأنه قد حصل على هذا الثمن من ريع الوقف (عبدالرزاق، 2013، ص203).

5.1.9 أثر الوقف في حفظ الثروة وعدم تفتيتها:

فالوقف بما يعنيه من قطع التصرف في أصل المال الموقوف، لا يجوز بيع عينه أو ميراثها أو هبتها أو إجراء أي تصرف ناقل للملكية عليها، إلا بغرض استبدال ما يتلف منها بما يماثلها من الأعيان الجديدة الصالحة للاستعمال والاستغلال. ولا يقتصر دور الوقف في عدم تفتيت الثروة على منع التصرف في عينها، وإنما يمتد إلى المحافظة على الأصول الرأسمالية للمال الموقوف، وضمان بقائه لأطول فترة زمنية ممكنه، وقد جعل الفقهاء لعمارة الوقف الأولوية في الإنفاق من عائده وريعه، بهدف المحافظة على أصوله الرأسمالية. (عطية، 1998، ص43).

6.1.9 دعم الموازنة العامة:

يأتي دعم الوقف للموازنة العامة للدولة بشكل مباشر من خلال تمويل بعض بنود الموازنة العامة للدولة، في حالة وجود عجز في الموازنة، أو قد يكون غير مباشر من خلال تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة، ويتجسد ذلك من خلال قيام الوقف بدور القطاع الثالث جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك من خلال انشاء

وتطوير المرافق والخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل، وهو ما يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة (دوابه، 2010، ص66).

7.1.9 دور الوقف في معالجة مشكلة البطالة:

تعد البطالة من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول العالم، باعتبارها تمثل جزءًا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (موارد غير مستغلة). ويعد الوقف من أهم السبل التي جاء بها الإسلام للتخفيف من حجم البطالة، ويعتمد الوقف في الحد من مشكلة البطالة على مجموعة من الوسائل أهمها:

- انشاء بعض المؤسسات الوقفية لتشغيل عدد من العاطلين.
- انشاء صناديق وقفية، لتوفير اعانات للعاطلين عن العمل، ومساعدة بعض منهم في تمويل المشاريع الصغيرة.
- استغلال جزء من أموال الوقف في إنشاء مؤسسة تعليمية لبعض الحرف، للرفع من كفاءة العاطلين عن العمل وتشغيلهم في وظائف متعددة (البغدادي،2017، ص73).

2.9 الدور الاجتماعي للوقف:

لا تنحصر التنمية في الإسلام في الجانب المادي فقط، بل تتعداه إلى الجانب الاجتماعي من خلال تأكيد الإسلام على أهمية المعيشة والحياة الطيبة للفرد والمجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية لبناء المجتمع الصالح والمنتج (عليلش،2021، ص94).

وبالتالي فإنه لقطاع الأوقاف دورا فعّالاً في المجال الاجتماعي للمجتمع، وله عدة مجالات منها:

1.2.9 دور الوقف في الخدمات والرعاية الصحية:

شهد تاريخ الوقف الإسلامي اهتماماً بتوفير ودعم الخدمات الصحية باعتبارها من أهم ركائز التنمية البشرية، فقد عرفت ما يسمى بالبيمارستانات[1] التي كانت معاهد لتعليم الطب وفي نفس الوقت مركزاً لعلاج المرضى، ويعتبر الخليفة الأموي الوليد ابن عبدالملك أول من أسس مركزاً لعلاج المرضى في الدولة الإسلامية في دمشق سنة (88 هـ)، حيث وظف بها الأطباء وخصص لهم الرواتب والمساكن. والمتتبع لتاريخ الطب والمستشفيات عبر التاريخ الإسلامي يلاحظ دور الأوقاف في تطور الرعاية الصحية والطب كعلم ومهنة، حيث كان الوقف المصدر الرئيس للإنفاق على المعاهد الطبية والمستشفيات، كما ساهم الوقف في برامج الوقاية الصحية من خلال دور الأوقاف في رعاية العاجزين والنظافة وإنشاء الحمامات ووسائل الراحة في الأماكن العامة، حتى أن بعض المحللين للتاريخ الإسلامي يذهب في رأيه إلى أن التقدم العلمي وتطور الطب والصيدلة والكيمياء يرجع لدور نظام الوقف وثمرة من ثمراته.

[1]) "البيمارستان" وهي كلمة فارسية من كلمتين: بيمار وتعني مريض، وستان تعني دار، أي (دار المريض) وهي اسم أطلق على المستشفيات ومراكز التدريب الطبي، وهي منشآت ومؤسسات وقفية كان يشيدها السلاطين وأهل الخير كصدقة وخدمة للمجتمع. ويعتبر الوليد بن عبدالملك هو أول من بنى البمارستان في الإسلام عام 88هـ وجعل فيه الاطباء. انظر (عليلش،2021،92)

فالقطاع الصحي يمكن أن يستفيد من الوقف من خلال ما توفره الأوقاف من عقارات صالحة لبناء المستشفيات والمختبرات، أو توجيه إيرادات الوقف نحو الاستثمار في القطاع الصحي بحيث يصبح الوقف قطاع ثالث يدعم القطاع الصحي غير القطاعين العام والخاص، ويتميز دعم القطاع الوقفي للصحة عنه في القطاعين العام والخاص من عدة أوجه منها ما يلي(مسدور،2011، 124):

- خفض تكلفة العلاج: وذلك باعتبار أن المال الوقفي يستفيد عادةً من الاعفاء الضريبي، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى قطاع الوقف قطاع خيري يغلب عليه الهدف التطوعي التبرعي، والمحصلة انخفاض تكاليف العلاج في المؤسسات الوقفية مقارنة بغيرها.

-تنوع مصادر التمويل الوقفي: من خلال مساهمة كل الجهات الرسمية أو مؤسسات اقتصادية أو رجال اعمال أو حتى متبرعين من العامة.

– استقطاب المتطوعين: فمن باب وقف الوقت يفتح الوقف المجال للمتعلمين والمهنيين لوقف جزء من وقتهم في مجالهم لسد العجز في تخصصهم والحد من التكاليف التشغيلية.

2.2.9 فاعلية الوقف في المجال التعليمي:

إن المتتبع للحضارة الإسلامية عبر التاريخ يظهر له جلياً الدور الفعَّال الذي قامت به مؤسسة الوقف في دعم المجال الثقافي والعلمي، فعن طريق المؤسسات الوقفية تم بناء المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية، وساهمت في صقل الشباب بالعلم النافع والثقافة الواسعة وتخريج أجيال من العلماء في مختلف التخصصات العلمية والأدبية، وكانت المؤسسات الوقفية المصدر الوحيد غالباً لتمويل ودعم العملية التعليمية دون تدخل من جانب الحكومات.

ولقد فتح الوقف التعليمي المجال أمام الناس وخاصة الفقراء منهم ليتميزوا ويبدعوا في مجتمعهم، ليصبحوا فاعلين في مجتمعهم بعد أن كانوا مُعالين مهمشين، وشهدت فترة ازدهار الوقف اهتماماً ملحوظاً بالتعليم، وأدت الفئة المتعلمة دوراً رئيساً في نقل العلم والثقافة من خلال المؤسسات الوقفية التعليمية لمختلف أبناء المجتمع الإسلامي، وتشهد المكتبات الوقفية على الإنتاج الثقافي والعلمي الوقفي عبر التاريخ، كما أن الكثيرين من المعلمين الذين اعتمدوا في تعليمهم ومعاشهم على أموال الوقف كانت لهم مساهمات فعّالة في النشاطات الاقتصادية، فقد اشتغل العلماء وطلبة العلم في السوق وعملوا تجاراً وحرفيين، وساهموا في نقل وتطبيق ما تعلموه في مؤسساتهم الوقفية التعليمية إلى معاملاتهم الاقتصادية في مختلف المجالات، كما رعت الأموال الوقفية تعليم الكثير من علماء الأمة عبر التاريخ من مرحلة الطفولة إلى المراحل الدراسية المتقدمة، فالإمام النووي وتقي الدين السبكي وابن كثير كلهم درسوا في دار الحديث الوقفية بدمشق. وابن خلدون كان ممن درسوا في الأزهر (عليلش،2021، ص97).

وتجدر الإشارة هنا أنه خلال فترة ما؛ لم يكن في المجتمعات الإسلامية وزارة للتعليم، أو مخصصات في ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم، فالتعليم في كل العلوم كان يعتمد على الوقف، فالخوارزمي اعتمد على مخصصات الوقف في بحوثه ومعادلاته، وكذلك الحال مع جابر بن حيّان في الكيمياء وابن سينا والرازي في الطب وابن الهيثم في البصريات (المرجع السابق، ص98)

3.2.9 دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي:

يعرف التكافل الاجتماعي بأنه " المجال المتروك للأفراد وما يبدلونه من جهودهم وأموالهم، كلٌ بقدر استطاعته في سبيل دينهم ومجتمعهم واخوتهم" (عبدالواحد، 1992، 141). وقد شجع الإسلام الأفراد على المبادرة والفاعلية بما ينفع مجتمعهم بحيث لا يعتمدوا كلياً على الدولة في سد احتياجاتهم. ويعتبر الوقف وسيلة يبادر من خلالها أفراد المجتمع بتقديم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعهم بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، ويتضح الدور الفاعل للوقف في التكافل الاجتماعي من خلال الوقف الذري والوقف الخيري (صالحي،2013،ص12).

4.2.9 الحد من الفقر وتقليص التفاوت الطبقي في المجتمع:

إن استفادة الفئات الموقوف عليها من العائد التي تنتجه الموارد الموقوفة، يساهم في تخفيض أو الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية، فالقطاع الوقفي في البلدان التي أيقنت دوره يعتبر أحد أهم القطاعات في الدولة، لمساهمته الملحوظة في تلبية احتياجات الفئات المحتاجة، التي تعجز مواردهم عن توفير متطلباتهم الأساسية.

كما أن النمو التراكمي في الأصول الوقفية عبر الزمن يؤدى إلى تحويل للثروات من الطبقة الغنية إلى باقي طبقات المجتمع، فتتكون أصول إنتاجية كبيرة لتوفير احتياجات الطبقة الفقيرة في المجتمع، وهذا من شأنه تخفيف حدة التفاوت بين طبقات المجتمع، الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية (صالحي،2005، ص171).

5.2.9 تخفيف الأعباء الاجتماعية على الدولة:

إن تزايد الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تمولها الدولة يشكل عبئاً على الموازنة العامة، ومن هذه الأعباء خدمات القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم وغيرها والتي تأخذ جزءا كبيرا من الانفاق العام، وهنا يأتي دور الوقف بتوفير وتسخير الموارد لتمويل هذه القطاعات بشكل مباشر او غير مباشر (عن طريق الصناديق الوقفية)، مما يوفر على الدولة الكثير من النفقات، ويجعلها غير مضطرة إلى زيادة الضرائب على المواطنين (عليلش، 2021، ص94)

10. واقع الأوقاف في مدينة مصراتة

سيتناول هذا المبحث نبذة مختصرة عن واقع العقارات الوقفية في مدينة مصراتة، من حيث حجم مساحة أصولها ونوع نشاطها وعوائدها، وذلك للوقوف على مقوماتها ومدى مساهمتها الاقتصادية؛ وتحديد أهم التحديات التي تواجه فاعليتها الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحثين قاموا بعدة زيارات بحثية إلى مكتب أوقاف مصراتة للحصول على بيانات ومعلومات عن حجم ومساحة العقارات والأصول الوقفية، إلا أن الرد كان يأتي في كل مرة من المدير السابق للمكتب والعاملين به بأنه لا تتوفر هذه البيانات والمعلومات، لذلك لجأ الباحثون إلى التواصل مع مدراء إدارات سابقين بالمكتب للحصول على قليل من المعلومات والبيانات عن الأصول الوقفية وايراداتها، وفي الحقيقة لا تكفي هذه البيانات لإنجاز بحث متكامل في المجال الاقتصادي. وهو ما تمّ معالجته من خلال استمارات الاستبيان.

1.10 الوظائف الإدارية لإدارة الأوقاف مكتب مصراتة:

كما هو معلوم هناك أربعة وظائف أساسية في الإدارة وهي التخطيط والتنظيم، والتوجيه، والرقابة. ومن خلال الزيارات التي قام بها الباحثون إلى مكتب أوقاف مصراتة الذي يمثل مجتمع دراسة البحث، يتضح بأنه لم يكن لدى الإدارة السابقة وضوح حول الوظائف الإدارية الخمسة في علم الإدارة، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال المقابلات التي أجراها الباحثون مع الإداريين بالمكتب بهدف الحصول على المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموضوع البحث. كما لم يكن هناك لوحة معلنة للعموم توضح رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة حتى يتعرف عليها المراجعون لإدارة الأوقاف.

ونتيجة لعدم وضوح الوظائف الأساسية في إدارة الأوقاف انعكس ذلك في ضعف إدارة وتوظيف الاستثمارات الوقفية، كما تبين عدم وجود متخصصين من العاملين بالمكتب في تخصص الاقتصاد أو التمويل والاستثمار، فقد بلغ عدد موظفي الأوقاف فرع مصراته (40) موظفا، لا يوجد من بينهم متخصصين في الاقتصاد أو التمويل، وهذا ما انعكس في عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات الوقفية، وعدم مواكبة الأساليب والطرق الحديثة في استثمار الأوقاف، والاكتفاء بأسلوب الإجارة التقليدية، والتي بالرغم من بعض المحاولات لزيادة قيمتها في ظل التضخم، إلا أنها لازالت أقل بكثير من أجرة المثل.

وتخضع إدارة الأوقاف لأساليب الرقابة والتفتيش المطبقة على الوزارات والهيئات، وذلك بعد إلغاء المحاكم الشرعية المنوط بها دور الرقابة على الوقف باعتبارها جهة حيادية، (شتوان، 2013، 56) وبسبب ضعف الرقابة والتفتيش ضاع الكثير من الأصول الوقفية إما بنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو بسبب البيع والاستبدال لغير صالح الوقف.

– الهيكل الإداري للهيئة العامة للأوقاف:

يتكون الهيكل الإداري للهيئة العامة للأوقاف من التقسيمات الرئيسية التالية:

الجدول رقم (1) مسميات التقسيمات الإدارية لإدارة الأوقاف

ت	مسمى الإدارة	ت	مسمى الإدارة
1	مكتب المدير للهيئة العامة للأوقاف.	8	إدارة المعاهد الدينية.
2	إدارة الشؤون والإدارية والمالية	9	إدارة الدراسات والبحوث
3	إدارة الأوقاف	10	مكتب المراجعة الداخلية
4	إدارة المساجد	11	مكتب العلاقات العامة
5	إدارة الحج والعمرة.	12	مكتب الشؤون القانونية
6	إدارة شؤون القرآن والسنة.	13	مكتب تقنية المعلومات
7	إدارة الشؤون الثقافية والدعوية.	14	مكتب المتابعة

2.10 الواقع المادي للأصول الوقفية:

1.2.10 نوع وحجم الأصول الوقفية:

بالرغم من ضخامة الثروة الوقفية في مدينة مصراتة، وإمكانية توظيفها من حيث موقعها الجغرافي وطبيعتها في عدة نشاطات إنتاجية أو خدمية أو تجارية، إلا أن الواقع يشير إلى سوء التوظيف الاقتصادي لهذه الثروة، فالأصول الوقفية بين أصول معطلة وأصول أخرى يتم تأجيرها بأجرة أقل بكثير من أجرة المثل في السوق، فالفكر الاستثماري لدى المسؤولين عن الوقف لا يتعدى أسلوب الإجارة التقليدية والتي تجاوزتها العديد من البلدان الإسلامية الأخرى بمواكبتها للطرق الحديثة والمجدية للاستثمار الوقفي كالمضاربة والمشاركة والصكوك والصناديق الوقفية وغيرها الكثير.

ومن خلال بعض الاحصائيات التي توفرت للباحثين عن الأصول الوقفية في مصراتة بلغ عدد الملفات 1554 ملفاً وقفياً، ويحتوي كل ملف على بيان يوضح شكل وحجم الأصل الوقفي وصور تتمثل في الحجة الوقفية واثبات الوقف في السجل العقاري، إضافة إلى طريقة استثماره ونموذج التعاقد مع المنتفع، وبعض القرارات الخاصة بالإذن في البناء والانشاء للمنتفع.

ويمكن تقسيم أشكال الوقف إلى أربعة اقسم رئيسية هي: عقارات تجارية وبلغ عددها 250 عقارا، وعقارات حرفية وبلغ عددها 95 عقارا، وعقارات زراعية وبلغ عددها 768 عقارا، وعقارات سكنية وبلغ عددها 441 عقارا، وهي موزعة في مناطق مدينة مصراتة كما في الجدول رقم (2)، ويبلغ اجمالي مساحة عقارات الوقف حوالي 5050288م².

ويتبين من الجدول رقم (2) أن مساحة 334250م² غير مستثمرة، والتي تمثل نسبة 8.7% من الإجمالي، كما أنه يوجد حوالي 418366م² بنسبة 8.2% مستغلة من قبل أشخاص دون أن يكون هناك تعاقد مع إدارة الوقف، والشكل البياني رقم (1) يبين توزيع مساحة الأصول الوقفية في مناطق مدينة مصراتة، وتحتوي منطقة زاوية المحجوب على أكبر مساحة من الأصول الوقفية وتليها منطقة الزروق.

الجدول رقم (2) مساحة الأصول الوقفية في المناطق وطرق استغلالها لسنة 2017

ر	المنطقة	مؤجر	مؤجر بدون عقد	غير مؤجر	مساجد	مستغل دون عقد	المجموع (م2)
1	شهداء الرميلة	148143	59240	77178	59971	24675	369206
	%	40.1	16.0	20.9	16.2	6.7	100
2	رأس الطوبة	192006	12176	19279	26832	7151	257444
	%	74.6	4.7	7.5	10.4	2.8	100
3	ذات الرمال	149297	27613	32587	85954	13064	308515
	%	48.4	9.0	10.6	27.9	4.2	100
4	9 يوليو	63198	0	10284	166651	18321	258454
	%	24.5	0	4.0	64.5	7.0	100
5	قصر احمد	56108	12119	11661	44141	0	124029
	%	45.2	9.8	9.4	35.6	0	100
6	الزروق	278235	7465	49557	137512	120236	593006
	%	46.9	1.3	8.4	23.2	20.3	100
	المحجوب	1437065	365759	115647	553011	95898	2567381

7	%	56.0	14.2	4.5	21.5	3.7	100
	طمينة	2556	0	0	153397	0	155953
8	%	1.6	0	0	98.4	0	100
	الغيران	186990	1125	5765	26343	11653	184425
9	%	80.6	0.50	2.5	11.4	5.0	100
	الدافنية	24329	0	12292	20437	127368	184425
10	%	13.2	0	6.7	11.1	69.0	100
المجموع		2,537,926	485,497	334,250	1,274,249	418,366	5,050,288
%		50.2	9.6	6.6	25.2	8.3	100

المصدر: أرشيف مكتب أوقاف مصراتة، تم الحصول عليه من المدير الأسبق لمكتب أوقاف مصراتة

الجدول رقم (3) الهيكل النسبي لحالة العقارات الوقفية حسب مناطق مدينة مصراتة (%)

ر	المنطقة	المؤجر إلى إجمالي الأصول الوقفية %	المؤجر بدون عقد إلى الإجمالي%	غير المؤجر إلى الإجمالي%	المساجد إلى الإجمالي%	المستغل دون عقد إلى الإجمالي	مساحة الأوقاف في كل منطقة إلى الإجمالي%
1	شهداء الرميلة	5.8	12.2	23.1	4.7	5.9	7.3
2	راس الطوبة	7.6	2.5	5.8	2.1	1.7	5.1
3	ذات الرمال	5.9	5.7	9.7	6.7	3.1	6.1
4	09-يوليو	2.5	0	3.1	13.1	4.4	5.1
5	قصر احمد	2.2	2.5	3.5	3.5	0	2.5
6	الزروق	11.0	1.5	14.8	10.8	28.7	11.7
7	المحجوب	56.6	75.3	34.6	43.4	22.9	50.8
8	طمينة	0.1	0	0	12.0	0	3.1
9	الغيران	7.4	0.2	1.7	2.1	2.8	3.7
10	الدافنية	1.0	0	3.7	1.6	30.4	3.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الشكل رقم (1) مساحة الأصول الوقفية حسب المناطق في مصراتة م2

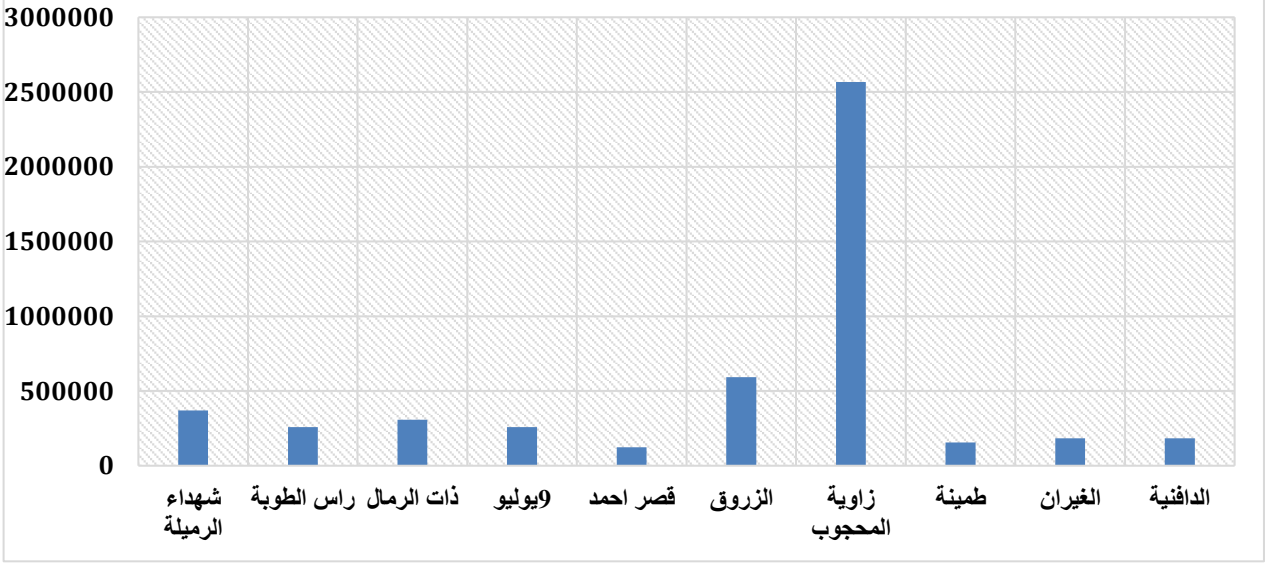

الشكل رقم (2) مساحة الوقف إلى إجمالي الأوقاف(%) حسب مناطق مدينة مصراتة

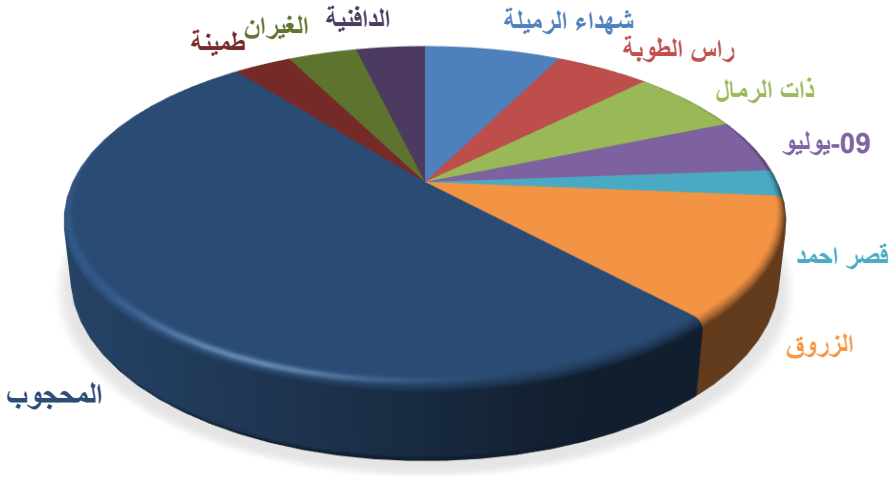

الشكل رقم (3) طرق استغلال الأصول الوقفية قي مدينة مصراتة

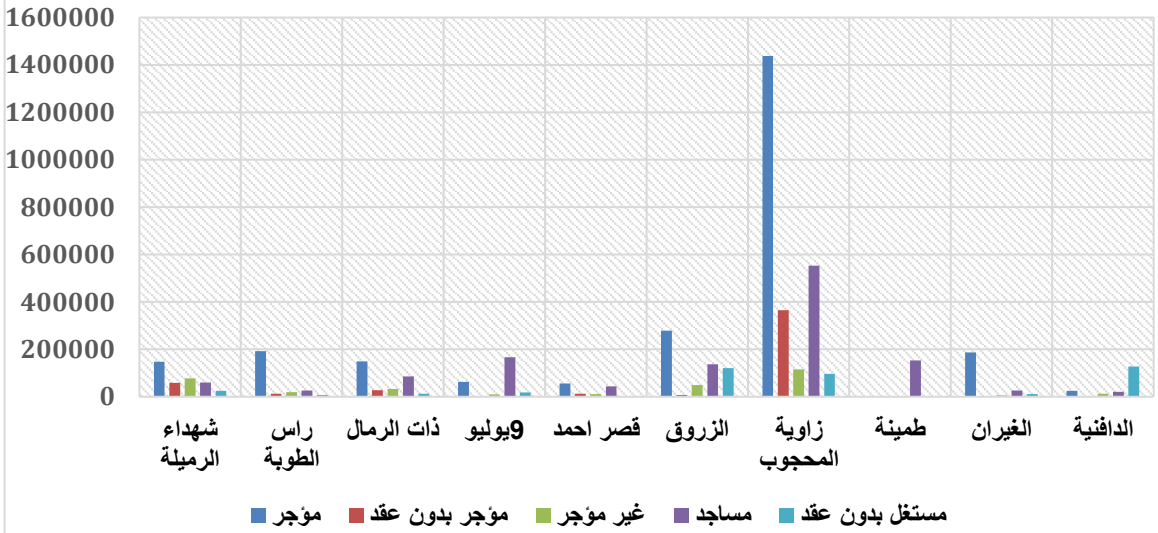

الشكل رقم (4) المؤجر إلى إجمالي الأصول الوقفية % حسب مناطق مدينة مصراتة

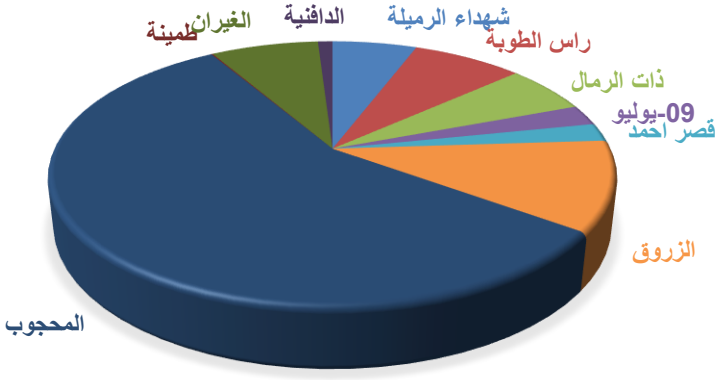

الشكل رقم (5) الأوقاف غير المؤجرة إلى الإجمالي% حسب مناطق مدينة مصراتة

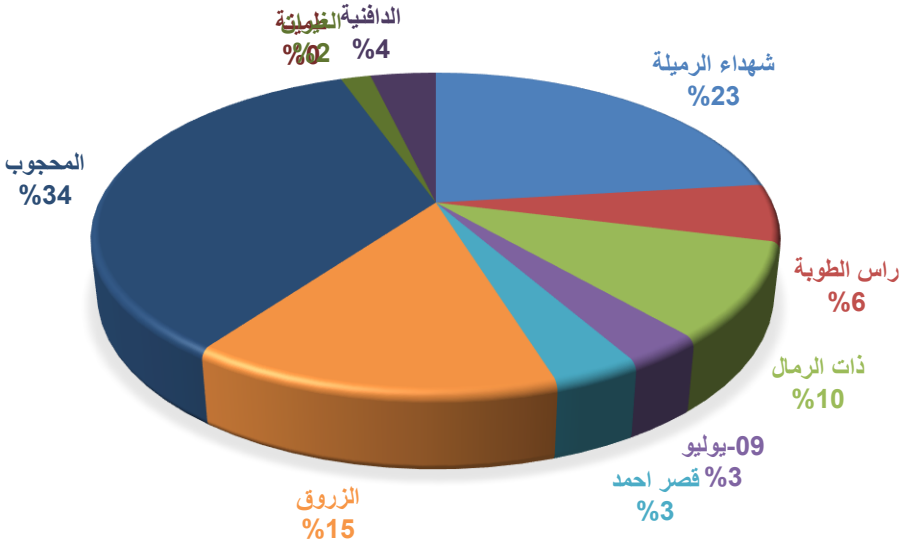

3.10 عوائد وقيمة الأصول الوقفية:

1.3.10 عوائد الأصول الوقفية

تختلف عوائد الأوقاف حسب تصنيف الأصول الوقفية بين تجاري وحرفي وزراعي وسكني، ويمثل العقارات التجارية العائد الأكبر من إجمالي العوائد الوقفية، حيث تمثل حوالي 45% من الإجمالي، وتليها العقارات الزراعية، التي تمثل حوالي 19%، ثم السكنية وتمثل 18%، بينما تمثل العقارات الحرفية 17% من الإجمالي، كما هو مبين في الجدول رقم (4) والشكل رقم (6).

ومن الجدول السابق يتبين إن إجمالي عوائد الأصول الوقفية بلغ 968014 دينار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة عوائد هذه الأصول أقل بكثير من عوائد نفس النشاطات في القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى تدني أجرة العقارات الوقفية والتي تم تحديدها قبل أكثر من عشرين سنة، ولم تأخذ في الاعتبار الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فالأسعار تضاعفت عدة مرات وأجرة الوقف لم تتغير.

الجدول رقم (4) عوائد الأصول الوقفية بالدينار الليبي

ر	نوع العقار	قيمة الايجار			حجم الديون على مر سنين عمل الهيئة	إجمالي الإيجار السنوي للأصول	الأهمية النسبية لكل نوع %
		العدد	شهري من بعضها	سنوي لبعضها الأخر			
1	تجاري	250	36324	281	701292	436169	45%
2	حرفي	95	13727	3307	268918	168031	17%
3	زراعي	768	9231	75614	443762	186386	19%
4	سكني	441	10739	48560	317009	177428	18%
المجموع		1554	70021	127762	1730981	968014	100%

المصدر: المصدر: أرشيف مكتب أوقاف مصراتة، 2019، عن طرق المدير الأسبق للمكتب: الشيخ/ محمد البيوضي.

الشكل رقم (6) الهيكل النسبي لقيمة الإيجار حسب نوع النشاط لأوقاف مدينة مصراتة

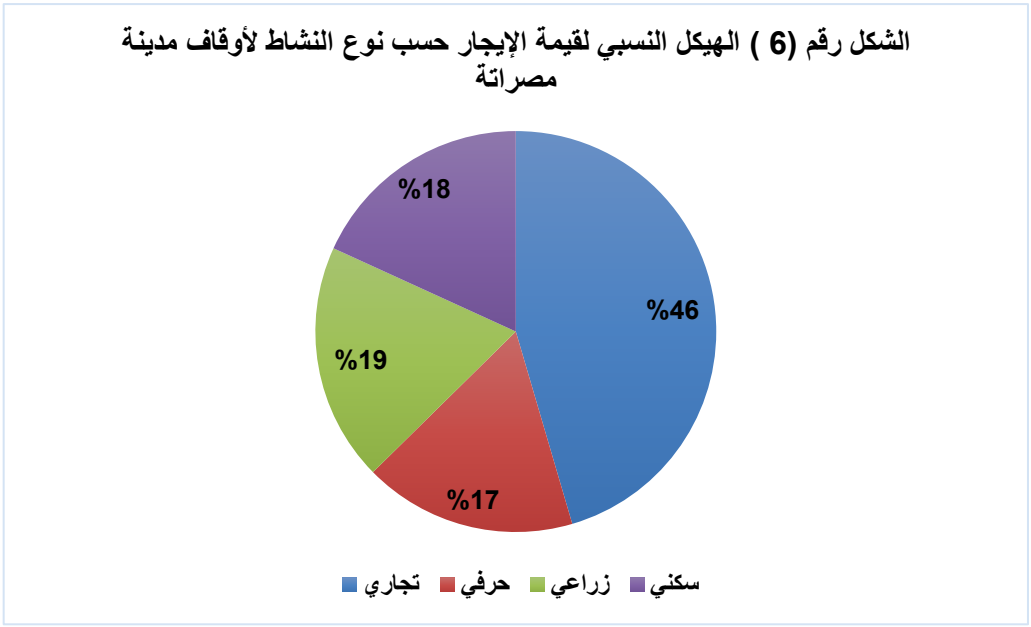

2.3.10 واقع قيمة الأصول الوقفي:

يتبين من خلال الجدول التالي رقم (5) والشكل رقم (7) أن إجمالي تقدير قيمة الأصول الوقفية (باستثناء مساحة المساجد) بلغ 2,180451300 دينار ليبي، وكان النصيب الأكبر من هذه الأول لمنطقة زاوية المحجوب حيث بلغت قيمتها 805748000 دينار، وتمثل هذه القيمة حوالي 37% من إجمالي قيمة الأصول الوقفية في مدينة مصراتة، تلتها الأصول الوقفية في منطقة شهداء الرميلة والتي قدّرت قيمتها بنحو 371082000 دينار، وبنسبة 17% من الإجمالي. تلتها منطقة الزروق ومنطقة ذات الرمال بنسبة 12.5 % و 11.2% من إجمالي قيمة الأصول الوقفية بمدينة مصراتة.

الجدول رقم (5) مساحة الأوقاف حسب المناطق والقيمة المُقدّرة للأصول الوقفية

ت	اسم المنطقة	مجموع مساحة اوقاف المنطقة	مساجد المساجد	مساحة الوقف بعد طرح مساحة المساجد والمقابر	متوسط سعر المتر المربع حسب تقدير الخبراء	قيمة الأصول بالدينار	قيمة الأصول بعد خصم مساحة المساجد	الأصول الوقفية إلى الإجمالي %
1	شهداء الرميلة	369206	59971	309235	1200	443047200	371082000	17.0
2	راس الطوبة	257441	26832	230609	1000	25744000	230609000	10.6
3	ذات الرمال	308515	85954	222561	1100	339366500	244817100	11.2
4	9 يوليو	258454	166651	91803	1400	361835600	128524200	5.9
5	قصر أحمد	124029	44141	79888	600	74417400	47932800	2.2
6	الزروق	593006	137512	455494	600	355803600	273296400	12.5
7	زاوية المحجوب	2567381	553011	2014370	400	1026952400	805748000	37.0
8	طمينة	155953	153397	2556	150	23392950	383400	0.02
9	الغيران	231875	26343	205532	300	69562500	61659600	2.87
10	الدافنية	184425	20437	163988	100	18442500	16398800	0.8
	المجموع	5050288	1,274,249	3776039	-	2738564650	2,180451300	100

المصدر: أرشيف مكتب أوقاف مصراتة، 2019، و(عليلش، 2021).

الشكل رقم (7) قيمة الأصول الوقفية بالدينار بعد طرح مساحة المساجد حسب مناطق مدينة مصراتة

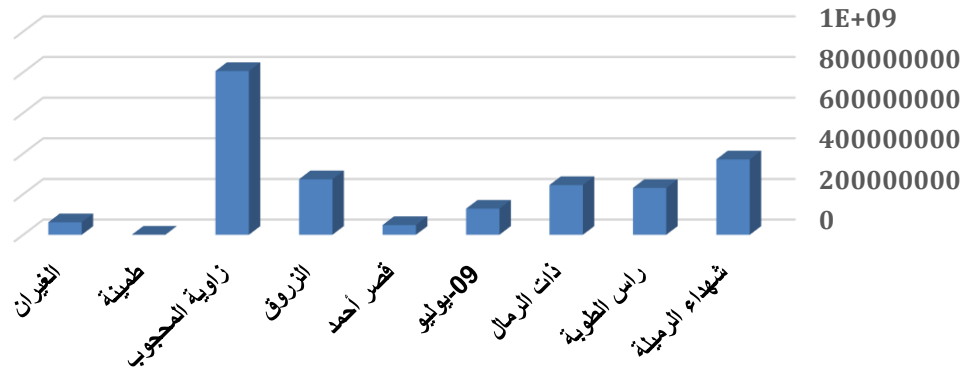

وللوقوف على القيمة الحقيقية للأصول الوقفية فإنه ينبغي تقييم كل أصل على حدة لصعوبة وضع مؤشر عام يقيس قيمة كل هذه الأصول، وذلك بسبب ما تمتاز به بعض من هذه الأصول عن الأخرى، وقد حاول الباحث وضع مؤشر سوقي لكل منطقة من مناطق مصراتة، الا ان الارتفاع الكبير في سعر المتر بين عقار وآخر في نفس المنطقة بناء على موقع وشكل هذا العقار، يصعب معه وضع مؤشر عام لقيمة الأصول في تلك المنطقة، ويمكن تقدير قيمة الأصول الوقفية بالاسترشاد بأسعار الأصول الخاصة المملوكة لأشخاص في نفس مناطق الوقف، ومن هذه الحالة فإننا نجد بأن العائد على الأصول الوقفية ضعيف جدا، ولابد من إعادة النظر وتجديد طرق استثمار الأصول الوقفية بناء على الأصول المشابهة المملوكة لغير قطاع الوقف.

وقد توصل أحد الباحثين (شتوان،2013، 67) إلى بعض النتائج حول واقع الاستثمار الوقفي في مدينة مصراتة من أهمها ما يلي:

1- عدم متابعة العقود المخلة بالالتزام في السداد الأمر الذي ضاعف المديونية على الأصول الوقفية، بنسبة مئوية تقدر بحوالي 9% من اجمالي الإيرادات الوقفية

2- عد وجود رقابة ورادع فعلي على الاعتداءات الحاصلة على الأصول الوقفية، مما أدى الى ظهور فئات مغتصبة للأصول الوقفية، وتبلغ مساحة هذه الأصول 418366م بنسبة 9% من المساحة الاجمالية للقطاع الوقفي في مصراتة

3- وجود أصول وقفية مؤجرة دون وجود عقد يحكم هذا الايجار وينظم العلاقة بين القطاع الوقفي والمنتفع، وقد بلغت مساحة هذه الأصول حوالي 485497م

11: التحليل العملي للمعوقات التي تواجه الدور الاقتصادي للوقف بمدينة مصراتة

1.11 مجتمع وعينة الدراسة:

يتناول هذا المبحث دراسة المعوقات التي تواجه الدور الاقتصادي للوقف "دراسة لواقع الأوقاف بمدينة مصراتة"، فكان مجتمع الدراسة عبارة عن موظفي وخبراء الأوقاف (الموظفون السابقون ذوُو الخبرة) بمكتب أوقاف مصراتة، وتم اختيار

أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذي يتكون من عدد (45) مفردة وهم المستهدفين من توزيع استمارات الاستبيان، إلا أنه تم استرداد عدد (41) استمارة من مجتمع الدراسة، والجداول التالية توضح توزيع عينة الدراسة.

1.1.11 عينة الدراسة حسب التخصص:

يتبين من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (7) بأن ممن يحملون تخصص الدراسات الاسلامية والشريعة يمثلون النسبة الكبرى ممن يعملون بمكتب اوقاف مصراتة بنسبة 41.5% يليهم ممن يحملون تخصص إدارة وكذلك الهندسة بنسبة 17.1%، ثم القانون والمحاسبة بنسبة 12.2% و9.8% لكل منهما على التوالي، وتجدر الإشارة هنا إلى عدم وجود موظفين بمكتب أوقاف مصراتة ضمن عينة البحث ممن يحملون تخصص الاقتصاد وتخصص التمويل، وهو ما يشير إلى غياب دورهم في الاستثمار الوقفي ودراسات الجدوى الاقتصادية للأصول الوقفية.

الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
اقتصاد	0	%0
محاسبة	4	%9.8
تمويل	0	%0
إدارة	7	%17.1
قانون	5	%12.2
هندسة	7	%17.1
شريعة / دراسات إسلامية	17	%41.5
أخرى	1	%2.4
الإجمالي	41	100.0%

الشكل رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

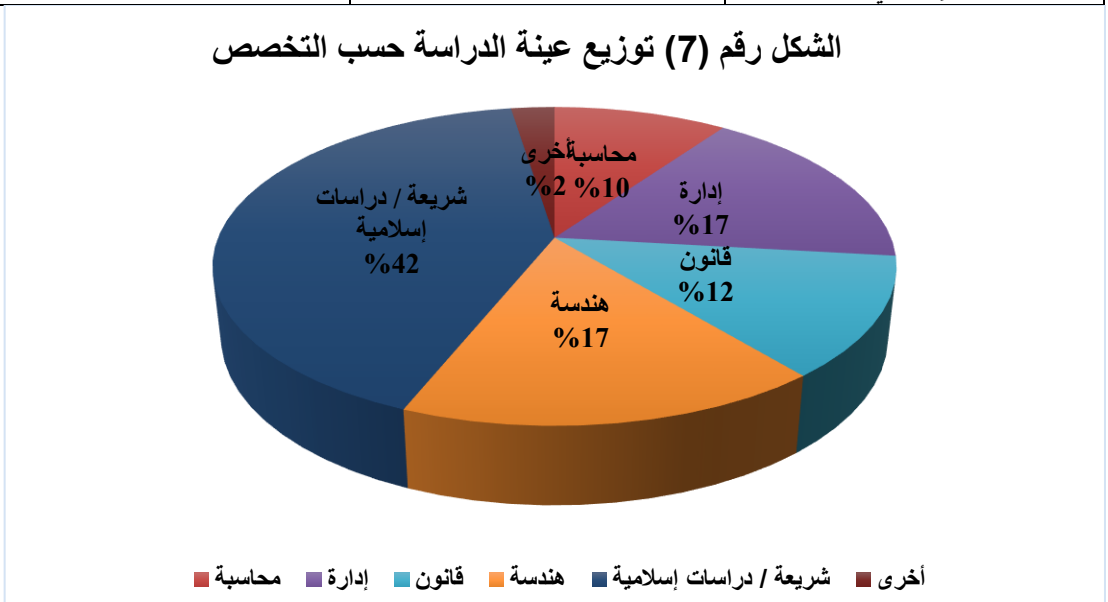

2.1.11 عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن معظم ممثلي عينة البحث ممن يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس بنسبة 75.6% من إجمالي عينة البحث، يليهم ممن يحملون الدبلوم العالي بنسبة 19.5%، ثم من يحملون الشهادة الثانوية بنسبة 4.9% من الإجمالي.

الجدول رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
دبلوم	8	19.5%
ثانوي	2	4.9%
ليسانس او بكالوريوس	31	75.6%
الإجمالي	41	100.0%

الشكل رقم (8) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

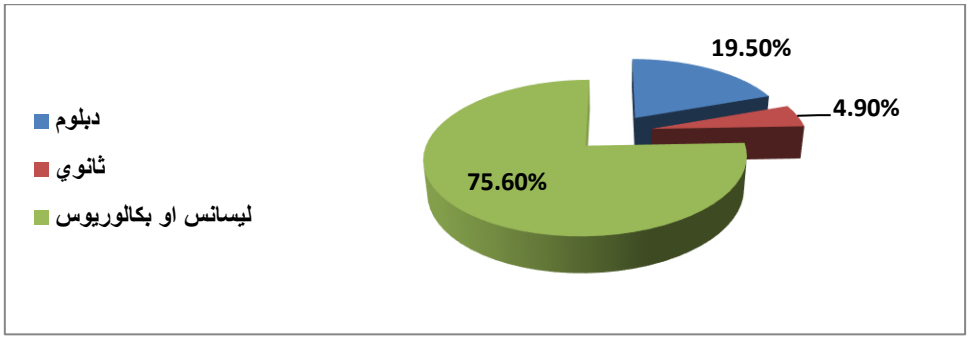

3.1.11 عينة الدراسة حسب العمل الحالي:

يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة تشمل عدد 30 موظفا حاليا بمكتب الأوقاف مصراتة، بنسبة 73% من إجمالي العينة، بالإضافة إلى عدد 11 خبيرا في مجال الأوقاف.

الجدول رقم (8) يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمل الحالي

الصفة	العدد	النسبة
موظف حاليا بمكتب الأوقاف مصراتة	30	73.0%
خبير في مجال الأوقاف	11	%27.0
الإجمالي	41	100.0%

الشكل رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب العمل الحالي

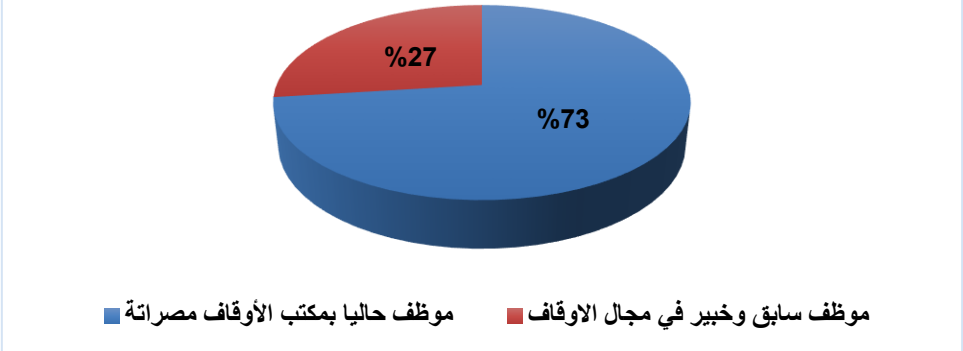

4.1.4 عينة الدراسة حسب إدارة العمل:

يظهر من الجدول رقم (9) أن العدد الأكبر من أفراد عينة البحث يشتغلون في إدارة أملاك الوقف بعدد 13 موظف ويمثلون 31.7% من إجمالي أفراد العينة، يليهم المشتغلون في إدارة المساجد والقرآن الكريم بنسبة 26.8%.

الجدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب ادارة العمل

الإدارة	العدد	النسبة
إدارة المساجد والقران الكريم	11	26.8%
ادارة الشؤون الادارية والمالية	7	17.1%
ادارة املاك الوقف	13	31.7%
ادارة الشؤون القانونية	2	4.9%
ادارة الانشاءات الهندسية	4	9.8%
أخرى	4	%9.8
الإجمالي	41	100.0%

الشكل رقم (10) توزيع عينة الدراسة حسب ادارة العمل

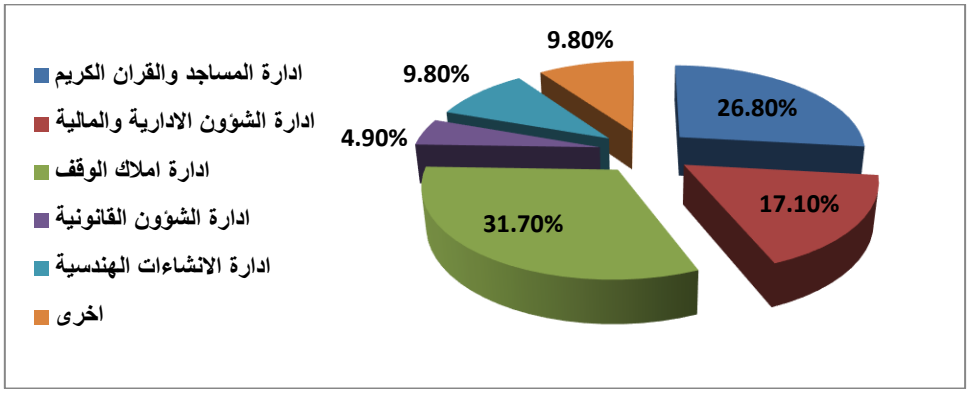

5.1.4 عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية في القطاع الوقفي:

يتبين من خلال الجدول رقم (10) أن معظم أفراد عينة البحث لهم سنوات خبرة في حدود (10–14) سنة والذين يمثلون نسبة 31.7% من إجمالي أفراد العينة، يليهم ممن لديهم خبرة عمل (5–9) سنوات بنسبة 26.8%.

الجدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العلمية في القطاع الوقفي

سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	4	9.8%
من 5 الى 9 سنوات	11	26.8%
من 10 الى 14	13	31.7%
من 15 الى 19	4	9.8%
من 20 فأكثر	9	22.0%
الإجمالي	41	100.0%

الشكل رقم (11) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العلمية في القطاع الوقفي

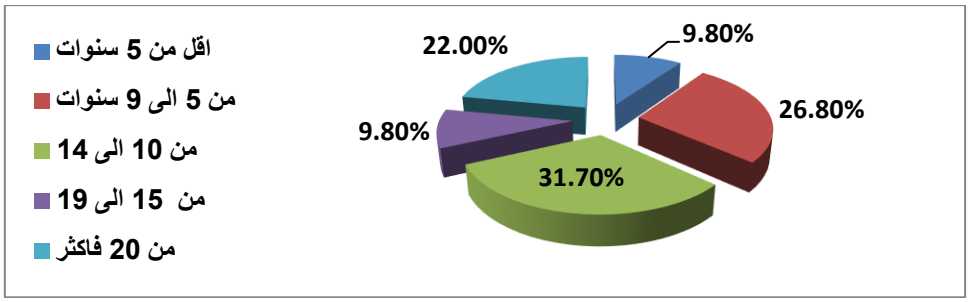

2.4 أساليب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

تم إجراء أسلوب التحليل الوصفي عن طريق الجداول التكرارية والوسط الحسابي والأشكال البيانية وتم تحديد درجة الموافقة كالتالي:

الجدول رقم (11) تصنيف مؤشرات إجابات الاستبانة

الوسط	من 1 إلى أقل من 1.8	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5
الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

- اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test لتحديد الاتجاه العام حول كل محور باستبيان الدراسة بحيث أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P–value أكبر من 0.05 فهذا يدل أن الاتجاه العام حول هذه العبارة بأن الدرجة متوسطة أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P–value أقل من 0.05 فهذا يدل أن الاتجاه العام حول هذه العبارة بأن الدرجة منخفضة أو مرتفعة وفي هذه الحالة ننظر لقيمة الوسط.
- معامل ألفا كرنباخ Cronbach's Alpha وتم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة وتكون أداة الدراسة مناسبة وبها معايير الصدق والثبات إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 60%.

1.2.4 صدق وثبات أداة الدراسة:

يعني الصدق هنا بصفة عامة أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه، وقد تم لهذا الغرض عرض صحيفة الاستبيان المعدة على مجموعة من المتخصصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات حولها، وبعد اعتمادها تم توزيعها على عينة الدراسة، وتم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق والثبات، كما بالجدول (12).

الجدول رقم (12) قيم معامل ألفا كرنباخ لاستبيان الدراسة

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
التحديات الاقتصادية والاستثمارية المباشرة	12	0.721
التحديات الإدارية	11	0.802
التحديات القانونية والأمنية	7	0.609
العام	30	0.883

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن جميع قيم معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة.

2.2.4 دراسة وتحليل متغيرات الدراسة:

دراسة المحور الأول: التحديات الاقتصادية والاستثمارية المباشرة التي تواجه الدور الاقتصادي للوقف

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على أن (هناك تحديات اقتصادية واستثمارية مباشرة تواجه الدور الاقتصادي للوقف)، وتمت دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية

عن طريق التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (13).

الجدول رقم (13) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول

العبارة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
غياب الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للوقف لدى المجتمع	4.66	0.57	1	مرتفعة جدا
قلة الموارد الوقفية في ليبيا	2.93	1.39	11	متوسطة
غلاء العقارات في ليبيا مما أثر سلبا على التوسع في أوقاف جديدة	4.00	0.89	8	مرتفعة
افتقار الأوقاف لآلية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والمشاريع الوقفية	4.59	0.50	3	مرتفعة جدا
عدم وجود تنوع في صيغ استثمار وتمويل الأوقاف واقتصاره على صيغة الاجارة	4.63	0.66	2	مرتفعة جدا
غياب الكفاءات الاقتصادية في الكادر الوظيفي للأوقاف	4.10	0.70	6	مرتفعة
غياب تفعيل الوقف المؤقت (وقف النقود)	4.02	0.76	7	مرتفعة
غياب دور الاعلام والخطباء في نشر ثقافة الوقف وأهميته الاقتصادية	4.59	0.55	3	مرتفعة جدا
تعتبر إجارة الوقف الخالية أقل من أجرة المثل	4.32	0.65	4	مرتفعة جدا
عدم تطبيق الأساليب المعاصرة في استثمار الوقف كالصناديق والصكوك الوقفية	4.29	0.56	5	مرتفعة جدا
قلة الإيرادات الوقفية التي يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار الذاتي للأوقاف	3.66	1.17	9	مرتفعة
عدم توفر البيانات والاحصاءات عن الأملاك الوقفية	3.63	1.26	10	مرتفعة
العام	4.12	0.42	-	مرتفعة

من خلال النتائج بالجدول السابق يتبين أن درجة الموافقة لعبارات هذا المحور أغلبها مرتفعة، ونجد أن أكثر العبارات موافقة وتمثل أكبر التحديات هي العبارة (غياب الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للوقف لدى المجتمع) بوسط يساوي 4.66 أي بدرجة مرتفعة جدا.

كما ظهرت التحديات الاقتصادية والاستثمارية الأخرى التي تواجه الأوقاف بالترتيب وفقا لأثرها وقوتها كما يلي:

- عدم وجود تنوع في صيغ استثمار وتمويل الأوقاف واقتصاره على صيغة الإجارة.
- افتقار الأوقاف لآلية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والمشاريع الوقفية.
- غياب دور الاعلام والخطباء في نشر ثقافة الوقف وأهميته الاقتصادية.
- تعتبر إجارة الوقف الحالية أقل من أجرة المثل.
- قلة الإيرادات الوقفية التي يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار الذاتي للأوقاف.
- عدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأملاك الوقفية.
- عدم تطبيق الأساليب المعاصرة في استثمار الوقف كالصناديق والصكوك الوقفية.
- غياب الكفاءات الاقتصادية في الكادر الوظيفي للأوقاف.

بينما سجلت أقل موافقة العبارة: (قلة الموارد الوقفية في ليبيا) وهي تمثل أقل التحديات، بوسط يساوي 2.93 أي بدرجة متوسطة.

وبصفة عامة لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة به تم اجراء اختبار ت لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

الجدول رقم (14) نتائج اختبارت للفرضية الأولى

مستوى الدلالة P-value	Std. Deviation الانحراف المعياري	Meanالوسط	Nالعدد
0.000	.42450	4.1179	41

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من 3 مما يدل أن الاتجاه العام لهذا المحور بأن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن القول إنه (هناك تحديات اقتصادية واستثمارية مباشرة تواجه الدور الاقتصادي للوقف).

دراسة المحور الثاني: التحديات الإدارية التي تواجه الدور الاقتصادي للوقف

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق دراسة الفرضية التي تنص على أن (هناك تحديات إدارية تواجه الدور الاقتصادي للوقف)، وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (15).

الجدول رقم (15) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني

العبارة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
عدم تعاون الجهات الحكومية مع هيئة الأوقاف	4.41	0.63	3	مرتفعة جدا
عدم استقلالية هيئة الأوقاف عن الحكومة فيما يتعلق بالتصرف في أملاك الوقف	4.39	0.92	4	مرتفعة جدا
ضعف إدارة عملية حصر وتوثيق الممتلكات الوقفية وعدم توفر قاعدة بيانات لها	4.12	0.71	7	مرتفعة
ضعف كفاءة معظم كوادر الجهاز الإداري للأوقاف	4.05	0.74	8	مرتفعة
عدم استقرار الهيكل الإداري للهيئة العامة للأوقاف ومكاتبها	4.34	0.53	5	مرتفعة جدا
غياب الدورات المهنية والعلمية التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين في مجال الوقف	4.46	0.55	1	مرتفعة جدا
غياب الإداريين المتخصصين في اقتصاديات واستثمارات الوقف	4.24	0.70	6	مرتفعة جدا
استغلال الدولة وسيطرتها على العديد من الأملاك الوقفية وجعلها خارج إدارة الهيئة العامة للأوقاف	4.44	0.71	2	مرتفعة جدا
المركزية في الإجراءات الإدارية وضعف دور وصلاحيات المكاتب أو الفروع	4.39	0.74	4	مرتفعة جدا
ضعف عملية توثيق المستندات الوقفية مما سبب في ضياع العديد من الأوقاف	3.63	1.26	9	مرتفعة
عدم وجود إفصاح من الهيئة العامة للأوقاف ومكاتبها عن الأملاك والايرادات الوقفية وكيفية التصرف فيها	4.24	0.73	6	مرتفعة جدا
العام	4.25	0.45	-	مرتفعة جدا

من خلال النتائج بالجدول السابق يتبين أن درجة الموافقة لعبارات هذا المحور كلها مرتفعة، ونجد أن أكثر العبارات موافقة والتي تمثل أكبر التحديات هي العبارة (غياب الدورات المهنية والعلمية التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين في مجال الوقف) بوسط يساوي 4.46 أي بدرجة مرتفعة جدا، وتلتها بالترتيب التحديات التالية:

- استغلال الدولة وسيطرتها على العديد من الأملاك الوقفية وجعلها خارج ادارة الهيئة العامة للأوقاف
- عدم تعاون الجهات الحكومية مع هيئة الاوقاف
- عدم استقلالية هيئة الاوقاف عن الحكومة فيما يتعلق بالتصرف في املاك الوقف

- المركزية في الاجراءات الادارية وضعف دور وصلاحيات المكاتب او الفروع.
- عدم استقرار الهيكل الإداري للهيئة العامة للأوقاف ومكاتبها
- غياب الاداريين المتخصصين في اقتصاديات واستثمارات الوقف
- عدم وجود افصاح من الهيئة العامة للأوقاف ومكاتبها عن الاملاك والايرادات الوقفية وكيفية التصرف فيها
- ضعف إدارة عملية حصر وتوثيق الممتلكات الوقفية وعدم توفر قاعدة بيانات لها.
- ضعف كفاءة معظم كوادر الجهاز الاداري للأوقاف.

وأقلها موافقة وهي تمثل أقل التحديات هي العبارة (ضعف عملية توثيق المستندات الوقفية مما سبب في ضياع العديد من الأوقاف) بوسط يساوي 3.63 أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة نجد لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة به تم اجراء اختبار ت لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (16).

الجدول رقم (16) نتائج اختبارت للفرضية الثانية

مستوى الدلالة P-value	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط	N العدد
0.000	.44722	4.2483	41

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من 3 مما يدل أن الاتجاه العام لهذا المحور بأن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن القول إنه (هناك تحديات ادارية تواجه الدور الاقتصادي للوقف).

دراسة المحور الثالث: التحديات القانونية والأمنية التي تواجه الدور الاقتصادي للوقف

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على (هناك تحديات قانونية وأمنية تواجه الدور الاقتصادي للوقف) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (17).

الجدول رقم (17) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث

العبارة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
ضعف القوانين الحالية التي تنظم وتحمي الأوقاف	3.41	1.24	4	مرتفعة جدا
القوانين الحالية المنظمة للوقف جيدة إلا أنها تواجه مشكلة التنقيد	4.10	0.89	7	مرتفعة
تعدي الدولة وسيطرتها على العديد من الأملاك الوقفية وجعلها خارج إدارة الهيئة العامة للأوقاف	4.39	0.70	5	مرتفعة جدا
يوجد تعديات من المواطنين على الأملاك الوقفية	4.71	0.51	1	مرتفعة جدا
سيادة ثقافة الحيازة المؤبدة للوقف من قبل المواطنين المستأجرين	4.49	0.60	2	مرتفعة جدا
صعوبة استرجاع الأملاك الوقفية المنهوبة	4.44	0.63	3	مرتفعة جدا
ضعف دور الجهات الرقابية على الأوقاف	4.37	0.73	6	مرتفعة جدا
العام	4.27	0.40	-	مرتفعة جدا

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور كلها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة وهي تمثل أكبر التحديات ما يلي:

- يوجد تعديات من المواطنين على الأملاك الوقفية بوسط يساوي 4.71 أي بدرجة مرتفعة جدا.
- سيادة ثقافة الحيازة المؤبدة للوقف من قبل المواطنين المستأجرين.
- صعوبة استرجاع الأملاك الوقفية المنهوبة.
- ضعف القوانين الحالية التي تنظم وتحمي الأوقاف.
- تعدي الدولة وسيطرتها على العديد من الأملاك الوقفية وجعلها خارج ادارة الهيئة العامة للأوقاف.
- ضعف دور الجهات الرقابية على الأوقاف.
- القوانين الحالية المنظمة للوقف جيدة إلا أنها تواجه مشكلة التنقيد) بوسط يساوي 4.10، أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة؛ لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة به؛ تم اجراء اختبارات لعينة واحدة One Sample t Test، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (18).

الجدول رقم (18) نتائج اختبارت للفرضية الثالثة

العدد N	الوسط Mean	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
41	4.2718	.39873	0.000

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من 3 مما يدل أن الاتجاه العام لهذا المحور بأن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن القول بأنه نقبل فرضية البحث بأن (هناك تحديات قانونية وأمنية تواجه الدور الاقتصادي للوقف).

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه ودراسته وتحليله بالبحث، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1- الوقف قطاع ثالث يمكن أن يساهم في تقديم العديد من الخدمات والمنافع التي غالباً ما يعجز عن تقديمها القطاعين العام والخاص وخاصة في الدول النامية.

2- هناك عدد كبير من العقارات الوقفية في مدينة مصراته غير مستغل وإنتاجيتها معطّلة. وحتى العقارات الوقفية المستغلة تم استغلالها بصيغة الإيجار، وهو ما يشير إلى عدم تنوع صيغ الاستثمار الوقفي وقصورها على الإجارة؛ والتي تعتبر قليلة العائد مقارنة بالصيغ الأخرى. وكما أن هناك العديد من العقارات لم يتم تسجيلها بالسجل العقاري والذي أثر بدوره على استغلالها الاقتصادي.

3- أن من أهم التحيات الاقتصادية والاستثمارية تأثيرا على ضعف الأداء الاقتصادي للوقف يتمثل في غياب الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للوقف لدى المجتمع، واقتصار الوقف على صيغة الإجارة في ظل عدم وجود تنوع في صيغ الاستثمار والتمويل الوقفي ، وكذلك افتقار الأوقاف لآلية اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والمشاريع الوقفية، كما تعتبر أجرة الوقف الحالية أقل من أجرة المثل، وتساهم قلة الإيرادات الوقفية في ضعف الاستثمار الذاتي للأوقاف، كما أن عدم توفر البيانات والاحصاءات عن الأملاك الوقفية يساهم في صعوبة دراسة وتحليل واقع الأوقاف مما يؤثر سلبا على تشخيص المشاكل والصعوبات التي تواجه امكانية استثماره، هذا بالإضافة إلى عدم مواكبة الإدارة الوقفية في ليبيا لتطبيق الأساليب المعاصرة في تمويل واستثمار الوقف كالصناديق والصكوك الوقفية. وغياب الكفاءات الاقتصادية في الكادر الوظيفي للأوقاف.

4- من أهم التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف غياب الإداريين المتخصصين في اقتصاديات واستثمارات الوقف، وغياب الدورات المهنية والعلمية التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين في مجال الوقف، وضعف إدارة عملية حصر وتوثيق الممتلكات الوقفية وعدم توفر قاعدة بيانات لها، وكذلك عدم وجود افصاح من الهيئة العامة للأوقاف ومكاتبها عن الأملاك والإيرادات الوقفية، وكيفية التصرف فيها، كما ساهمت المركزية في الإجراءات الإدارية في ضعف دور وصلاحيات المكاتب أو الفروع.

5- من أهم التحديات القانونية والأمنية التي تقف عائقاً أمام تفعيل الدور الاقتصادي للأوقاف تعديات المواطنين على الأملاك الوقفية وسيادة ثقافة الحيازة المؤبدة للوقف من قبل المواطنين المستأجرين، وكذلك ضعف القوانين الحالية التي تنظم وتحمي الأوقاف، وكذلك ضعف دور الجهات الرقابية على الأوقاف، بالإضافة إلى تعدي الدولة وسيطرتها على العديد من الأملاك الوقفية وجعلها خارج إدارة الهيئة العامة للأوقاف، كل ذلك ساهم في صعوبة استرجاع الأملاك الوقفية المنهوبة، وبالتالي فقدان دورها الاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات:

من خلال نتائج البحث المتعلقة بواقع الأوقاف في مدينة مصراتة وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تقف عائقا أمام تفعيل دورها التنموي في المجال الاقتصادي والاجتماعي توصل الباحثان إلى مجموعة من التوصيات يمكن سردها فيما يلي:

1- ضرورة نشر الوعي والثقافة لدي أفراد المجتمع والعاملين بالأوقاف بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف كقطاع ثالث يمكن أن يساهم في تقديم العديد من الخدمات والمنافع التي غالباً ما يعجز عن تقديمها القطاعين العام والخاص وخاصة في الدول النامية.

2- رفع وتنمية كفاءة العاملين في الوقف من خلال الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية في مجال الوقف، وضرورة وجود كفاءات اقتصادية ممن يحملون تخصص الاقتصاد والتمويل لوضع الخطط والوسائل الكفؤة لاستثمار وتنمية أموال الوقف.

3- على الدولة القيام بمسؤولياتها بخصوص حماية الممتلكات الوقفية من الاعتداءات سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات ومحاسبة المتعدين، بهدف حفظ الأوقاف من جهة وإرجاع هيبة الأوقاف أمام أفراد المجتمع من جهة أخرى وستكون حافزاً لمن يرغب في إضافة وقف جديد.

4- ضرورة تنويع صيغ تمويل واستثمار الأموال الوقفية وعدم الاقتصار على صيغة الإجارة، والتي أدى الاعتماد عليها إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية للأوقاف، ويأتي التنويع الاستثماري من خلال اختيار الصيغ الأكثر كفاءة وجدوى كالمشاركة والمضاربة والصناديق والصكوك الوقفية الاستثمارية.

5- ضرورة وجود هيئة رقابة مالية وشرعية تراقب أموال الوقف من حيث صيغ استثماره ومن حيث توزيع غلاته.

6- ضرورة اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والمشروعات الوقفية المستقبلية والتقييم المستمر للقائم منها.

7- تفعيل الوقف المؤقت (وقف النقود) كالصناديق والصكوك الوقفية لفتح المجال لصغار الواقفين، وخاصة أن المذهب المالكي يسمح بوقف النقود.

8- ضرورة حصر وتوثيق كل الممتلكات الوقفية وتوفير قاعدة بيانات لها، وكذلك البحث عن الأوقاف المغتصبة سواء من الأفراد أو الدولة واسترجاعها لتؤدي دورها الديني والاجتماعي والاقتصادي.

9- يمكن الاستفادة من تجربة كل من الكويت وماليزيا في مجال ادارة وتنظيم واستثمار الأوقاف في مجال الصناديق الوقفية المتخصصة في قطاعات معينة.

10- تشجيع الباحثين على الدراسة والبحث في مجال اقتصاديات الأوقاف ودورها التنموي بدلاً من الاقتصار على الجانب الشرعي للأوقاف والذي جعل الناس تعتقد بأن دور الأوقاف يقتصر على المساجد والمقابر.

المراجـــــع

إدريس، م. م. (2020). جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار وتطورها. المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي.

بدران، ج. أ. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.

بسرني، و. (2019). معوقات الوقف في الجزائر وآفاقه (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر، قسم الشريعة.

بوهينة، ف. ع. (2013). أحكام شركة المضاربة في الفقه الإسلامي. كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون. شبكة الألوكة.

جعواني، م. (2013). ضوابط المعاملات في المصرفية الإسلامية ونماذج لبعض الصيغ التمويلية. الرباط: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

الخصاونة، ت. (2009). الصيغ الاستثمارية المستحدثة لتطوير الوقف (رسالة بكالوريوس). الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية.

خان، ط. الله. (1999). قضايا وحالات تطبيقية في التمويل الخاص لمشروعات البنية الأساسية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. في ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.

دوابه، أ. م. (2010). دراسات في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع.

دنيا، ش. أ. (1415هـ). أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة. مجلة البحوث الفقهية.

الريسوني، أ. (2014). الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

ريحان، ع. أ. (2009). قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات (كتاب مؤتمر). ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية.

الزريقي، ج. م. (2011). تعمير أعيان الوقف واختلاف وسائله قديماً وحديثاً: مع دراسة حالة من ليبيا. بحث مقدم للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، إسطنبول.

الزرقاء، م. أ. (1994). الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار. في ندوة إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

السماعيل، إ. م. (2020). المعوقات النظامية التي تواجه الأوقاف ووسائل معالجتها. مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، سلسلة دراسات ساعي العلمية (9).

الشمري، ظ. ذ. ك. (2001). المساقاة والمزارعة في الفكر الاقتصادي الإسلامي حتى نهاية الدولة الراشدية. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 1(1).

صالح صالحي، ن. ب. ع. (2014). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،

صالحي، ص. (2005). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، 7.

صقر، ع. ع. (1998). اقتصاديات الوقف. القاهرة: دار النهضة العربية.

شتوان، ش. م. (2013). التجربة الليبية في استثمار أموال الوقف (رسالة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

عجمية، م. ب. ع. (2010). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبدالرزاق، م. ح. (2013). الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي. المجلة العربية للإدارة.

عبدالحليم، م. (1992). الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر: دراسة تحليلية مقارنة (ط1). جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

قحف، م. (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، وتنميته. دمشق: دار الفكر المعاصر.

قحف، م. (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية.

مسدور، ف. (2011). تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (ط1). الكويت: الأمانة العامة للأوقاف.

مشهور، ن. (2006). أثر الوقف في تنمية المجتمع (ط1). القاهرة: مركز صالح كامل.

مكي، ع. س. ع. (1979). تمويل المشروعات في ظل الإسلام. القاهرة: دار الفكر العربي.

نقاسي، م. إ. (2011). الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.